

الأسس اللازمة لإنجاح الديمقراطية في العراق بعد الانتخابات

م.م. فاطمة رضا

وحدة البحوث والدراسات السياسية

السياسة علم وليست فقط ممارسات ومساومات وسعي إلى السلطة، ونتمنى أن ينهل من يغوص أو يعوم في بحرهما من معين المثل والأخلاق كي تشع في سلوكه مع المواطنين ومع المهمات الصغار والجسام، والسياسة أيضا احتدام واصطدام بين اللاعبيين والمتنافسين، ولكن يدل أيضا على علو وغلبة الضرورات على الاحكام وأحيانا حتى على المحذورات. وستبقى تجربة العراق السياسية محدودة بمساحتها وأهدافها بين سقف الدستور القائم على مبادئه ونصوصه واحكامه وبين أرضية الواقع المسكونة بالمعطيات والملفات السياسية والمرسومة بطرقات ومطبات التوقع واللامنطق شريطة غياب المفاجآت والخروقات لإرادة الشعب المتمثلة بدستوره وأستحقاقات الديمقراطية "الانتخابات والتداول السلمي للسلطة". ويعني عدم وجود تعريف جامع مانع للديمقراطية وبالضرورة وجود خصوصيات في تطور الديمقراطية والتعبير عنها كفلسفة للحياة وتشكل للحكم عبر العصور وباختلاف المجتمعات والبلدان. ويؤكد هذه الحقيقة أيضا أن مفهوم الديمقراطية خضع للتطور عبر التاريخ، وحملت نماذج الديمقراطية بصمات تجارب المجتمعات البشرية. لكن عدم الاتفاق على تعريف موحد للديمقراطية يكون صالحا لكل زمان ومكان لا ينفي أن الديمقراطية لها قوانين وقيم تتجلى في مبادئ ومؤسسات واليات وضمانات الدستور الديمقراطي، كما أن للديمقراطية قيم لا بد من مراعاتها وهي الحرية والمساواة والعدل والتسامح، فمن اجل أن يتحقق النظام الديمقراطي لا بد من وجود أسس لا يمكن أن يتحقق النظام الديمقراطي في حالة غياب أي منها وهي:

1- وجود دستور ديمقراطي حيث إن الديمقراطية المعاصرة ممارسة مقيدة بوجود دستور ديمقراطي يتم وضعه من قبل جمعية تأسيسية منتخبة انتخابا عاما حرا ليكون معبرا عن مصالح الشعب.

2- ضمان حرية التعبير، وتشمل حق الأفراد والجماعات في التعبير عن آرائهم على مقتضى الحرية المكفولة بضمانات قانونية، وتقع ضمنها حرية الصحافة، وحرية البحث العلمي، والحق في الرد ومناقشة السياسة الداخلية والخارجية عبر شتى وسائل الإعلام القائمة وعلى قدم المساواة وتشمل أيضا الحق في الاختلاف بما في ذلك حقوق الأقليات في حفظ شخصيتها والتعبير عنها.

3- التعددية السياسية بشقيها (التعددية الحزبية وتعددية الرأي) بوصفها التعبير المادي المباشر عن حرية التعبير، شريطة أن تكون هذه التعددية حقيقية وقادرة على ضمان عدم احتكار الحق السياسي لفريق دون آخر وتعود إلى وجود أحزاب حقيقة قادرة على تأطير المجتمع واستيعابه سياسيا.

4- إقامة دولة المؤسسات التي يقوم كيانها على مؤسسات سياسية ومدنية تعلق على الأفراد مهما كانت مراتبهم وانتماءاتهم العرقية والدينية والحزبية.

5- النظام التمثيلي، إذ لا معنى للتعددية السياسية ما لم تقم على مبدأ التمثيل الذي يحقق قيام السلطة الدستورية التشريعية بوصفها من أركان الدولة الوطنية الحديثة، ولا تعد الانتخابات لوحدها كافية لارساء الحياة النيابية ما لم تتم إحاطتها بالضمانات الدستورية والقانونية اللازمة لتكون الانتخابات نزيهة وشفافية.

6- التعاقب على السلطة (تداول السلطة سلميا) عن طريق الانتخابات، فمن هو في سدة الحكم اليوم يمكن أن يكون غدا خارجها وفقا لما تفرزه الانتخابات من نتائج، إذ توفر فالديمقراطية آليات التداول السلمي للسلطة بلا انقلابات أو تصفيات.

إن الأسس المذكورة آنفا تمثل الديمقراطية باعتبارها وعاء يمكن أن تملأه الشعوب بما تراه مناسبا لقيمها الثقافية والاجتماعية، ولا بد هنا من ذكر المقومات الاجتماعية أو المرتكزات التي يستند إليها نظام الحكم الديمقراطي في أية بقعة من بقاع العالم وهذه المرتكزات هي:

1- اعتبار المواطنة مصدر الحقوق ومناطق الواجبات.

2- الاحتمك إلى شرعية دستور ديمقراطي.

3- قيام مجتمع مدني ونمو رأي عام مستنير.

- 4- تحول الديمقراطية الى قيمة اجتماعية عامة ومعيار أخلاقي.
- 5- عدم الجمع بين السلطات الثلاثة في يد شخص واحد او مؤسسة واحدة.
- 6- الاقرار بأن الشعب مصدر السلطات.

فاذا ما اعتبرنا الديمقراطية نوعا من التنظيم المؤسسي للمجتمع السياسي بهدف إدارة الانقسامات المختلفة في المجتمع بصورة سلمية لتحقيق المصلحة العامة وفقا لما تقرره الاغلبية من اعضاء المجتمع السياسي, فان ذلك يقودنا الى حساب الجانب المؤسسي احد الابعاد الضرورية والمهمة لتحقيق الديمقراطية. وعليه فان قيام الديمقراطية يستلزم وجود نوعين من المؤسسات:

1- مؤسسات تتعلق بالانتخابات وتهدف إلى ضمان وضع قرارات الحكومة وسياساتها تحت سيطرة مسؤولين يتم انتخابهم من خلال اقتراع دوري نزيه, ويكون من حق اي مواطن الترشيح والانتخاب.

2- مؤسسات تكفل الحريات العامة، كحريات التعبير والنشر, وحرية الحصول على المعلومات وحرية التنظيم السياسي وتكوين الاحزاب.

والأهم من ذلك كله, أن الديمقراطية كممارسة سياسية تقوم على المشاركة السياسية الواسعة عبر قنوات المؤسسات السياسية, وعلى أساس التنافس, ومن هذه الزاوية فإن المشاركة السياسية للمواطنين هي المظهر الرئيس للديمقراطية من حيث هي التعبير العملي عن الديمقراطية, وبحسب هذا التقدير يجري وصف النظام الديمقراطي بانه النظام الذي يسمح بأوسع مشاركة من جانب المواطنين سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة في التأثير في عملية صنع القرارات السياسية واختيار القادة السياسيين. وعليه فان تشكيل الحكومة تعبير عن قدرة من يفوز في الانتخابات على التفاوض وتشكيل كتلة نيابية تمنحه الثقة المطلوبة وهو ما يتوقف على خصائص وصفات تخصه وكتلته واخرى تخص منافسيه والواقع السياسي الذي يجمعهم او بالاحرى يحكمهم, والأهم من هذا هو مبدأ التوازن في توزيع السلطات باعتباره ليس فقط ضرورة عراقية بل اقليمية ودولية وهو توازن بين المكونات السياسية والاساسية والاجتماعية للشعب

العراقي دون اقصاء الاقليات عن المشاركة النيابية وعن المشاركة في اتخاذ القرارات
المصيرية. ان الاحتكام الى التوازن والالتزام به يؤول الى مشاركة وليس محاصصة
الجميع في السلطة مادام الهدف والغاية هما المصلحة الوطنية وليست الحزبية او
القومية او الطائفية. ونعتقد بأن كل قائمة او كتلة انتخابية فائزة وحاصلة على عدد
مهم من المقاعد النيابية تسعى لتحظى بمسؤولية تشكيل مجلس الوزراء وتحرص على
مشاركة جميع القوائم التي تمثل المكونات الاساسية للشعب في الحكومة وفي
الرئاسات الثلاث, أي حكومة ائتلاف وطني أو وحدة وطنية وليس حكومة اغلبية
نيابية.